المملكة المغربية

ROYAUME DU MAROC

مديرية الرصد والدراسات والتخطيط

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والمؤشرات البيئية

ممثل المملكة المغربية: يوسف ديدي

18-20 شتنبر 2017 القاهرة

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

هي :

- ✓ تعزيز للإطار المؤسساتي والقانوني.
- ✓ مسلسل التزام دائم للأطراف المعنية.
- ✓ أهداف وغايات.
- ✓ بحث منهجي لتحقيق التقائية البرامج.
- ✓ بحث عن العناصر القادرة على تحقيق استدامة السياسات.

ليست بـ :

- ✗ استراتيجية قطاعية.
- ✗ استراتيجية استشرافية.
- ✗ تقييم مالي لكل مبادرة.
- ✗ استراتجية تنجم عنها تكاليف إضافية، حيث أن 95% من التدابير المحدَّدَة في إطار هذه الاستراتيجية لا تتطلب موارد مالية إضافية.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة : إطار مؤسساتي وسياسي ملائم

1

الحكامة الديمقراطية كضرورة لتحقيق التنمية المستدامة

يمنح دستور 2011 آليات الحكامة الديمقراطية التي تُعَدُّ شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة

2

إرادة سياسية مؤكدة

يعتبر تفعيل التنمية المستدامة هدفا واضحا تمت ترجمته في عدة مراجع :

- الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي يحدد المبادئ والقيم والحقوق والواجبات.
- القانون الإطار 99-12بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي يحدد الإطار التنظيمي العام الذي يجب أن تنخرط فيه السياسات العمومية

3

أجندة مناسبة

- يتمثل الرهان في خلق إطار لتحقيق الالتقائية وذلك طبقا للتوجيهات الملكية السامية.
- قمة الأطراف COP22 التي شكلت لقاءا دوليا هاما أتاح الفرصة لعرض وتقديم الاستراتيجية والتواصل بشأنها.

مرجعيات واضحة لتحقيق التنمية المستدامة

الدستور الجديد للمملكة (2011)	الفصل 31	التنمية المستدامة هي حق لكل المواطنات والمواطنين.
	الفصل 35	تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة.
	الفصل 136	يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.
	الفصل 152	توسيع مجال صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: يدلي المجلس برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.
القانون-الإطار 12-99	المادة 10	تمثل التنمية المستدامة قيمة أساسية تتطلب من كل مكونات المجتمع إدماجها ضمن أنشطتها.
	المادة 12	تعد القطاعات والأنشطة المتعلقة بالطاقة والماء والغابات والصيد البحري والفلاحة والنقل والسياحة والتعمير والبناء وتدبير النفايات والصناعة بشكل عام قطاعات و أنشطة تتوفر على إمكانية عالية للاستدامة وتكتسي طابعا أولويا من حيث متطلبات التقيد بالتنمية المستدامة.
	المادة 14	تعتمد الحكومة، داخل أجل سنة تبتدئ من تاريخ نشر هذا القانون-الإطار، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

مراحل إعداد الاستراتيجية

	1 الإطار	2 تشخيص التنمية المستدامة	3 وضع خارطة طريق استراتيجية	4 إجراءات التنفيذ
المراحل	• تحليل التجارب الدولية حول إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة • تحديد إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتشاور مع كافة الفاعلين • تحديد منهجية تحليل الاستراتيجيات القطاعية	• تحليل الاستراتيجيات القطاعية • تحديد المواضيع الرئيسية والمؤشرات المرتبطة بها • تحديد الأهداف الأساسية	• ترتيب الأهداف الأساسية حسب الأولويات وترجمتها إلى رهانات • تحديد المحاور الاستراتيجية المرتبطة بالرهانات • ترجمة المحاور الاستراتيجية إلى برنامج عمل	• اقتراح إطار تشريعي وجبائي ومؤسساتي • تحديد إطار حكامة الاستراتيجية • تحديد مسلسل تتبع وتحيين الاستراتيجية
المخرجات	ورقة تأطيرية	تقرير التشخيص والأهداف الأساسية	خارطة طريق	التدابير الأفقية وآليات التنفيذ

إطار تشاوري مع مختلف القطاعات الوزارية
المصادقة على كل مرحلة من طرق لجنة التتبع

أهم خلاصات تشخيص التنمية المستدامة بالمغرب

مكتسبات مؤسساتية قوية : دستور جديد، قانون إطار، إلخ.

مكتسبات قطاعية هامة : خارطة طريق واضحة المعالم بأهداف عملية ومحددة لكل قطاع.

لكن :

- الترسانة القانونية غير مكتملة، متجاوزة أو غير مطبقة.
- الأهداف الأفقية التي تحدد الاستدامة (الصحة، التربية والتكوين، محاربة الفقر، بناء الاقتصاد الأخضر) لا زالت لا تهيكل بشكل جيد التنمية.
- تنفيذ الاستراتيجيات على المستوى الجهوي يعرف عدة مشاكل تهم الاندماج والتناسق والتخطيط والتمويل.
- غالبية القطاعات لا تتوفر على آليات تتبع تنفيذ استراتيجياتها مما يجعل عملية التقييم الدقيق للنتائج صعبة .

تحديات التنمية المستدامة المنبثقة عن التشخيص

1 ضرورة **تدارك العجز** المسجل في مجال التقائية السياسات العمومية لتحقيق الاستدامة.

2 ضرورة **إرساء أسس التنمية المستدامة** من خلال دمج متطلبات الاستدامة **في القطاعات الحيوية** وضمان تنفيذ فعلي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

3 ضرورة **الفصل بين التنمية الاقتصادية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية** وذلك عبر تسريع **الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر الشامل**.

مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

01
التوافق مع التوجه الدولي

تتماشى الاستراتيجية مع التجارب الدولية الناجحة وتأخذ بعين الاعتبار تحديات التنمية المستدامة التي التزمت بها المملكة كمكافحة التغير المناخي ومحاربة التصحر وحماية التنوع البيولوجي.

02
التوافق مع مبادئ القانون الإطار

تتماشى الاستراتيجية مع مبادئ القانون الإطار 99-12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة (الاندماج والترابية والتضامن والاحتراز والوقاية والمسؤولية والمشاركة).

03
الالتزام

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي التزام لمختلف الأطراف المعينة داخل مسلسل مستمر وذلك من أجل بلوغ أهداف مشتركة تساهم في تحقيق الرهانات الأساسية في مجال التنمية المستدامة

04
استراتيجية عملية

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي استراتيجية عملية ترتكز على الاستراتيجيات والمخططات والبرامج التي هي في طور الإنجاز.
ولا تشكل الاستراتيجية قطيعة مع خيارات التنمية المسطرة من طرف المملكة وترتكز على إجراءات ملموسة ومؤشرات للتتبع.

رؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:
الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر الشامل

اجتماعي

اقتصادي

ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي

تعزيز مستدام للتنافسية

تحقيق اقتصاد أخضر شامل بالمغرب

بيئي

ثقافي

أخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار بصفة مُمَنهجة

تشجيع التسامح والإبداع المجتمعي

بلورة رؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

من أجل تحقيق الرؤية الإستراتيجية ، تم تحديد 7 رهانات تم ترجمتها الى 31 محور استراتيجي و132 هدف

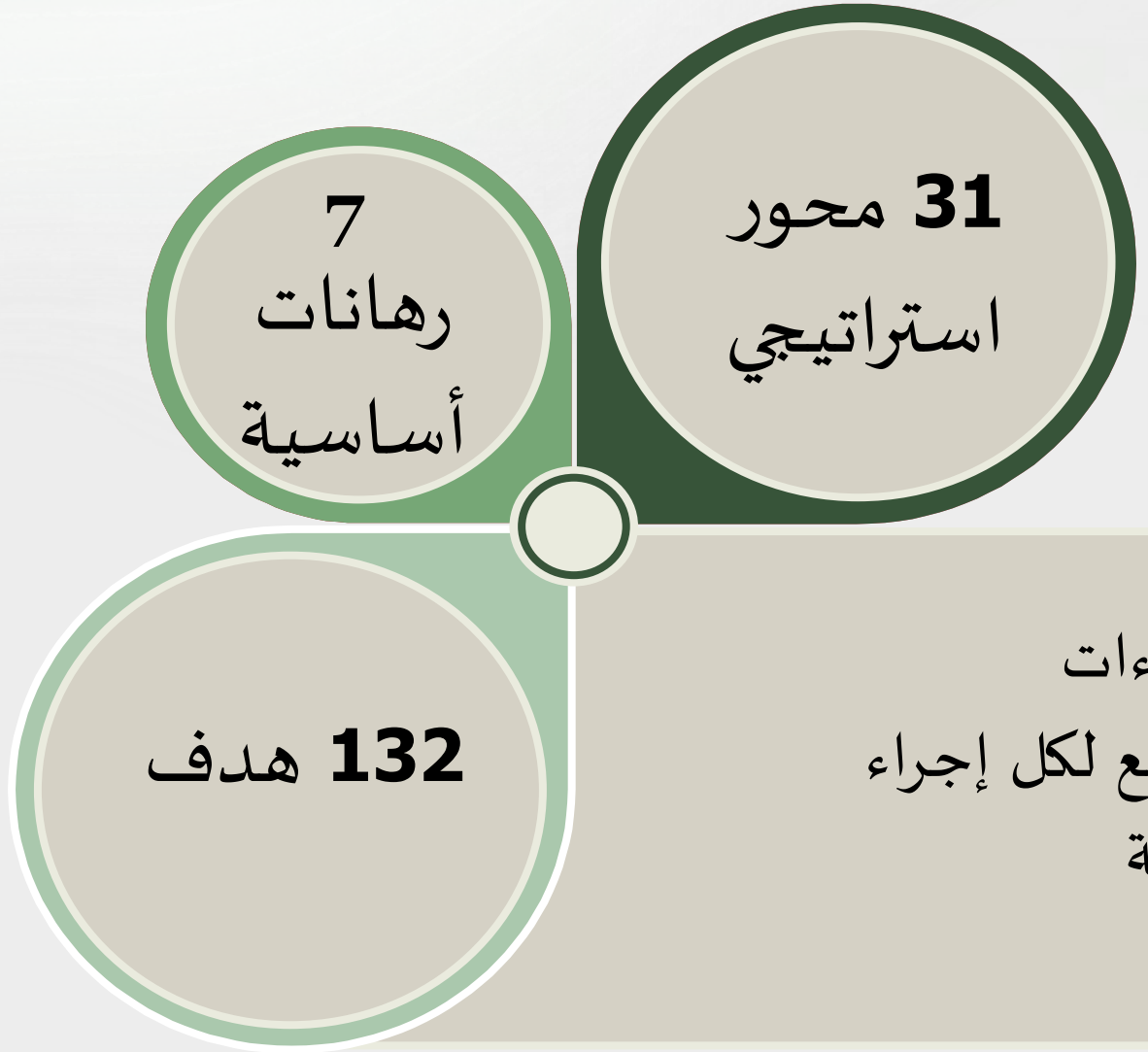

الرهانات الأساسية الكبرى للاستراتيجية

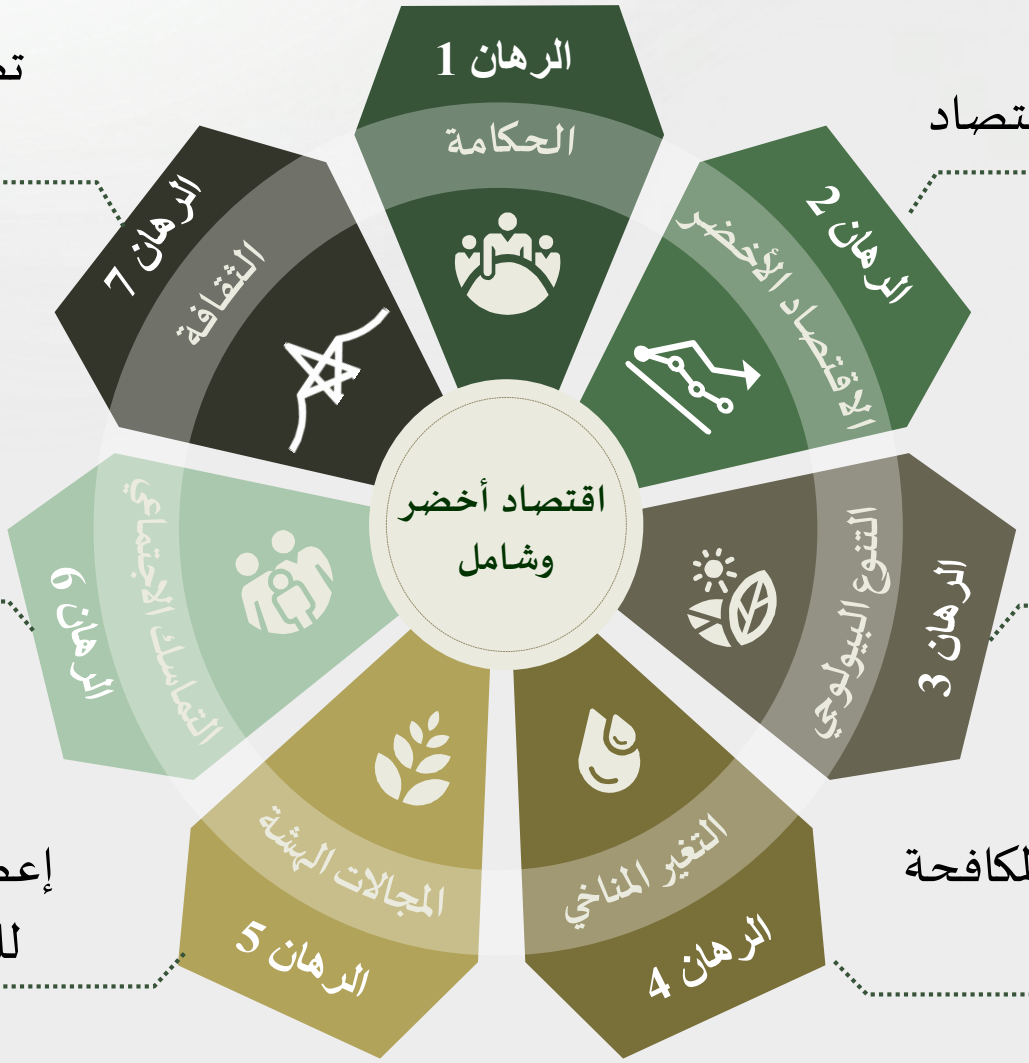

تعزيز حكامة التنمية المستدامة

إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي

تنزيل السياسة الوطنية لمكافحة التغير المناخي

إعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة

تشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية

تطوير المعارف المرتبطة بالتنمية المستدامة

محاور الاستراتيجية

7 رهانات كبرى تضم 31 محورا استراتيجيا لها أهدافها وإجراءاتها ومشاريعها

- الأداء المثالي للدولة
- الإطار المؤسساتي
- الإطار القانوني والمراقبة
- الآليات الاقتصادية والمالية

- التربية والتحسيس والتواصل
- البحث والابتكار
- التكوين والمهن الخضراء
- الثقافة

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومحاربة الفقر
- الصحة واليقظة الصحية
- التربية

- الواحات والمناطق الصحراوية
- الساحل
- المناطق الجبلية

- الحكامة
- المخططات الترابية للمناخ
- التمويل المرتبط بالمناخ

- الماء
- التربة
- التنوع البيولوجي

- الفلاحة
- الصيد
- الغابة

- الصناعة
- الطاقة
- المعادن
- الصناعة التقليدية

- السياحة
- النفايات
- التعمير
- النقل

الرهان 1 : تعزيز حكامة التنمية المستدامة

المحور 1 : الأداء المثالي للدولة

- تعزيز مبادرات دولة مشغلة مسؤولة (احترام 7٪ من الوظائف للأشخاص في وضعية إعاقة ومعدل تشغيل المرأة).
- تعميم التدابير البيئية داخل المباني (35 مبنى يستجيب للمعايير في أفق 2020، 5 منها نموذجية).
- تشجيع الطلب العمومي المستدام والمسؤول (تكوين المشترين، إعطاء الأسبقية للمقاولات المواطنة خلال تفويت الصفقات العمومية، الشفافية، إلخ).
- تشجيع الممارسات الجيدة فيما يخص تنقل الفاعلين العموميين (احترام معيار 120 غرام من ثاني أكسيد الكربون في الكيلومتر (120g de CO_2/Km بالنسبة للسيارات).

المحور 2 : الإطار المؤسساتي

- دور الدولة : خلق لجان ولجينات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع تعيين نقاط اتصال عن كل الشركاء العموميين (وزارات وهيئات ووكالات ومجالس وطنية، الخ.).
- دور الجماعات الترابية : تبني الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من طرف مختلف المستويات الترابية (الجهات والأقاليم والجماعات) وتنفيذ استراتيجيات جهوية ومخططات جماعية للتنمية المستدامة.
- دور القطاع الخاص : تسريع وثيرة اعتماد تدابير المسؤولية الاجتماعية للشركات (ISO 26 000) وتطوير الاستثمارات الاجتماعية المسؤولة.
- دور المنظمات غير الحكومية : تعزيز العمل الجمعوي والمشاركة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمبادرات التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.
- التعاون الدولي.

الرهان 1 : تعزيز حكامة التنمية المستدامة

المحور 3 : الإطار القانوني

- **استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة (12 قانون) :**
  - القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.
  - القانون المتعلق بالمناطق المحمية.
  - القانون المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها.
  - القانون حول الفلاحة البيولوجية، إلخ.
- **نشر القوانين التي تساهم في التنمية المستدامة (3 قوانين) :**
  - مشروع القانون المتعلق بحق الحصول على المعلومات.، قانون إعداد التراب الوطني، إلخ..
- **إعداد قوانين جديدة حول التنمية المستدامة (3 قوانين) :**
  - قانون النشر والمراجعة من قبل طرف ثالث للمعطيات غير المالية للشركات.
  - قانون حول الكائنات المعدلة وراثيا.
  - قانون حول وضع علامات الطاقة على الأدوات والمعدات الكهربائية.
- **تعزيز آليات المراقبة والمخالفات البيئية** (تقوية قدرات الشرطة البيئية).
- **تحسين فعالية نظام التقييم البيئي (دراسات التأثير على البيئة والتقييم البيئي الاستراتيجي).**

المحور 4 : الآليات الاقتصادية والمالية

- **مراجعة النظام الضريبي من حيث مساهمته في التنمية المستدامة.**
- **خلق صندوق للتنمية المستدامة من أجل تمويل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.**
- **تشجيع الاستثمار الثالث (شركة خدمات الطاقة-ESCO).**
- **تحسين إعداد التقارير البيئية.**

الرهان 2 : إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

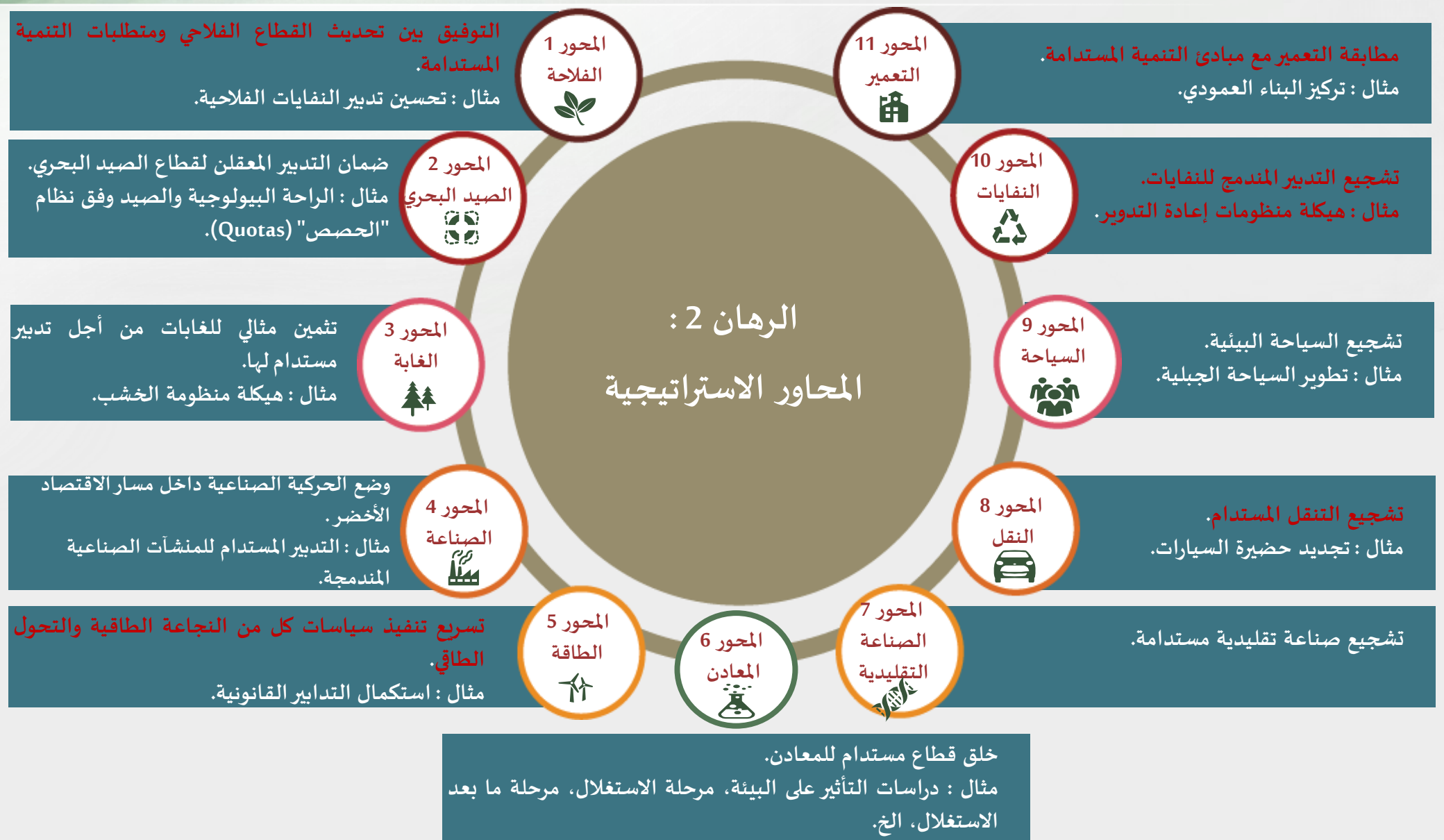

رهانات ذات طبيعة أفقية

تجد الرهانات الاستراتيجية ترسيخا عمليا لها داخل القطاعات المنتجة وذلك بحكم الطابع الأفقي الذي يغلب على معظمها.

مثال : قطاع السياحة

رغم أن السياحة معنية بطريقة مباشرة بالمحور الاستراتيجي 13 المتعلق ب "تشجيع السياحة البيئية" التابع للرهان 2، فهي معنية أيضا بإجراءات منبثقة عن رهانات أخرى خصوصا:

- الرهان 3 / المحور 1 : التدبير المندمج للماء من أجل تقوية إجراءات اقتصاده وإعادة استعماله.
- الرهان 5 / المحور 2 : الواحات والمناطق الصحراوية.
- الرهان 5 / المحور 3 : المناطق الجبلية.
- الخ...

وينطبق هذا المثال على جميع القطاعات بحيث نجد أن معظمها معني بصفة مباشرة بمحور استراتيجي خاص وبإجراءات محددة في القضايا الأفقية (تغير المناخ، المحافظة على المناطق الهشة، ...).

الرهان 3 : تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي

المحور 16 : التدبير المندمج للموارد المائية

- تأمين الاستثمارات التي تم تقييمها في الاستراتيجية الوطنية للماء.
- **إدماج تعبئة المياه غير التقليدية في الإطار التنظيمي.**
- **تثمين المواد التي تنتج عن عملية التطهير السائل.**
- تعميم عقود المياه الجوفية.
- تعزيز دور شرطة الماء.

المحور 17 : التدبير المستدام للتربة

- تحسين المعرفة بمورد التربة : 31٪ فقط من التربة تم استكشافها.
- تدبير الأراضي على نحو مستدام وبتنسيق بين كل القطاعات المعنية
- **تطوير مبدأ " الاستخدام المكرس للأراضي** " (vocation des sols).
- إدماج عنصر " التربة " في التقييم البيئي الاستراتيجي ودراسات التأثير على البيئة.

المحور 18 : المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه.

- توسيع رقعة المناطق المحمية.
- تعميم عمليات التتبع من خلال " مؤشرات حيوية ".
- **إتمام الجرد المرتبط بالتنوع البيولوجي.**
- إدماج مفهوم "التكلفة الإجمالية" في اختيار وتنفيذ السياسات والمخططات والبرامج.
- **إعداد خريطة وطنية وجهوية لمختلف الأنواع البحرية والمواطن البحرية.**
- تعميم تجربة المناطق البحرية المحمية النموذجية.

الرهان 4 : تسريع تنفيذ سياسة وطنية لمحاربة التغير المناخي

المحور 19: تحسين حكامة المناخ

- الوفاء بالالتزامات : اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي واتفاق باريس.
- دمج قضايا التغير المناخي في السياسات القطاعية.
- تعزيز المؤسسات التي تعمل في مجال التغير المناخي.
- تحسين المعرفة والرصد.
- إنشاء خطة وطنية للوقاية والتصدي للتغير المناخي.
- تحسين البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

المحور 20: إدماج المجالات في مسلسل مكافحة التغير المناخي

- تحديد ومأسسة إطار للحكامة وذلك لرصد وتنفيذ المخططات الترابية لمكافحة التغيرات المناخية
- تحسين المعرفة المتعلقة بالتغير المناخي في الجهات.
- أخذ التغير المناخي وآثاره بعين الاعتبار من خلال تنفيذ استراتيجيات التكيف على صعيد كل الجهات.
- إدماج التغير المناخي في التخطيط الحضري.
- تنسيق المخططات الترابية لمكافحة التغير المناخي مع المخططات الجهوية لإعداد التراب والمشاريع الترابية.

المحور 21: الاستفادة من فرص التمويل المرتبط بالمناخ

- العمل على اعتماد مؤسسات وطنية جديدة من طرف صناديق "المناخ".
- تفعيل خطة الاستثمار الأخضر.
- إعداد مشاريع للتكيف مع التغير المناخي.
- وضع خطة استثمار للتخفيف من آثار التغير المناخي « NAMAS" حسب القطاعات.

الرهان 5: إيلاء عناية خاصة للمجالات الترابية الهشة

- يضم الساحل 54٪ من السكان و 80٪ من الصناعات.
- تمثل الواحات والمناطق الصحراوية 40٪ من الأراضي.
- تضم الجبال الغالبية العظمى من الموارد المائية والنباتات والحيوانات.

==> والواحات، والمناطق الصحراوية والجبلية تضم الساكنة الفقيرة.

المحور 22: تحسين تدبير وإعداد الساحل

- ضمان سن الضوابط والعقوبات المتعلقة بقانون الساحل.
- إنجاز المخطط الوطني والتصاميم الجهوية لتدبير الساحل.
- تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين جودة المياه الساحلية.
- تحسين مراقبة التلوث البحري الطارئ.

المحور 23 : الحفاظ وتثمين الواحات والمناطق الصحراوية

- تعزيز برامج التكيف مع التغير المناخي في الواحات.
- تكييف التقنيات الزراعية مع خصوصيات الواحات.
- الإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل بالمجال القروي (PNAR).
- تعزيز وتشجيع الأنشطة الحرفية في الواحات والمناطق الصحراوية.
- تطوير سياحة الواحات والسياحة الصحراوية.

المحور 24 : تعزيز سياسة تدبير المناطق الجبلية

- ضمان الحفاظ وحماية الموارد الطبيعية ومصادر دخل سكان المناطق الجبلية
- تطوير السياحة الجبلية
- تعزيز اندماج القطاع الفلاحي.

الرهان 6 : دعم التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

المحور 25: الاستفادة من مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتعزيز مكافحة الفقر

- تعزيز التتبع خلال تنفيذ وتقييم المشاريع.
- التوجه نحو المشاريع التي تستجيب للركائز الثلاث للتنمية المستدامة.
- تعزيز النسيج الجمعوي في المناطق المهمشة.

المحور 26: تعزيز السياسات الصحية والرصد الصحي

- تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية.
- تقليص الفوارق الإقليمية.
- العمل على خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة والرضع.
- تقوية الرصد الصحي والبيئي (المراقبة الحيوية ومراقبة جودة الهواء).
- بناء القدرات (الموارد البشرية والمرافق التقنية، إلخ).

المحور 27 : تدارك العجز التعليمي

- تحسين نوعية التعليم العمومي.
- تعزيز مهارات هيئة التدريس.
- تعزيز برامج محو الأمية.
- محاربة الفوارق الاجتماعية والترابية.
- ضمان الإنصاف للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

الرهان 7 : دعم القدرات وتشجيع ثقافة التنمية المستدامة

المحور 28 : بناء المواطنة البيئية، من خلال برامج تربوية للحسيس والتواصل

- دمج التنمية المستدامة في المناهج التربوية
- تعزيز برامج التواصل حول مختلف قضايا التنمية المستدامة

المحور 29: جعل الابتكار والبحث والتطوير رافعة للإلتقالية وتحقيق التنمية المستدامة

- رفع ميزانية البحث-التنمية إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة حصة البحوث التطبيقية.
- تطوير الأقطاب التنافسية.
- تشجيع نقل التكنولوجيا.

المحور 30 : تخضير المهن

- وضع استراتيجية وطنية لتنمية المهارات في الوظائف الخضراء.
- تعريف الحرف "الخضراء" و"حرف التخضير" الأولوية.
- تحديد احتياجات التكوين في مجال "الحرف "الخضراء"

التعاقد مع مختلف الشركاء في مجال التكوين.

المحور 31: تعزيز مجتمع متسامح ومبدع

- تعزيز الثقافة كرافعة للتغيير نحو مجتمع مستدام.
- ضمان حماية الممتلكات الثقافية والطبيعية، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية التراث العالمي.
- ضمان نقل المعرفة المتعلقة بالصناعة التقليدية للأجيال القادمة، من خلال التعاونيات وحملات التكوين.

تحديد المشاريع الرئيسة التي تتطلب تقييما ماليا

95٪ من التدابير المُحددة في الإستراتيجية لا تتطلب تعبئة ميزانية إضافية.

وقد أبرزت الإستراتيجية التدابير الرئيسية التي تحتاج إلى ميزانية إضافية (سيتم تقييمها لاحقا):

الصناعة

برنامج مكافحة التلوث الصناعي .

الفلاحة

المزاوجة بين البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري والطاقة المتجددة،
تدبير النفايات الزراعية.

الطاقة

النجاعة الطاقية في المساكن الجديدة.

الأداء المثالي للدولة

النجاعة الطاقية في المباني العامة،
فرز النفايات في المباني العامة،
استبدال سيارات الإدارات بالسيارات الهجينة ,

النفايات

تطوير الاقتصاد الدائري،
وضع أحواض خاصة لطمر النفايات
وضع مراكز الفرز.

الماء والتطهير

تدبير الأوحال، معالجة المياه العادمة,...

المعادن

تدبير المناجم بعد الاستغلال.

الغابة

تعزيز البرنامج الوطني للتشجير.

النقل

تسريع برنامج تجديد حضيرة السيارات.

الصناعة التقليدية

برنامج استبدال الأفرنة التقليدية في قطاع الفخار..

مسلسل إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

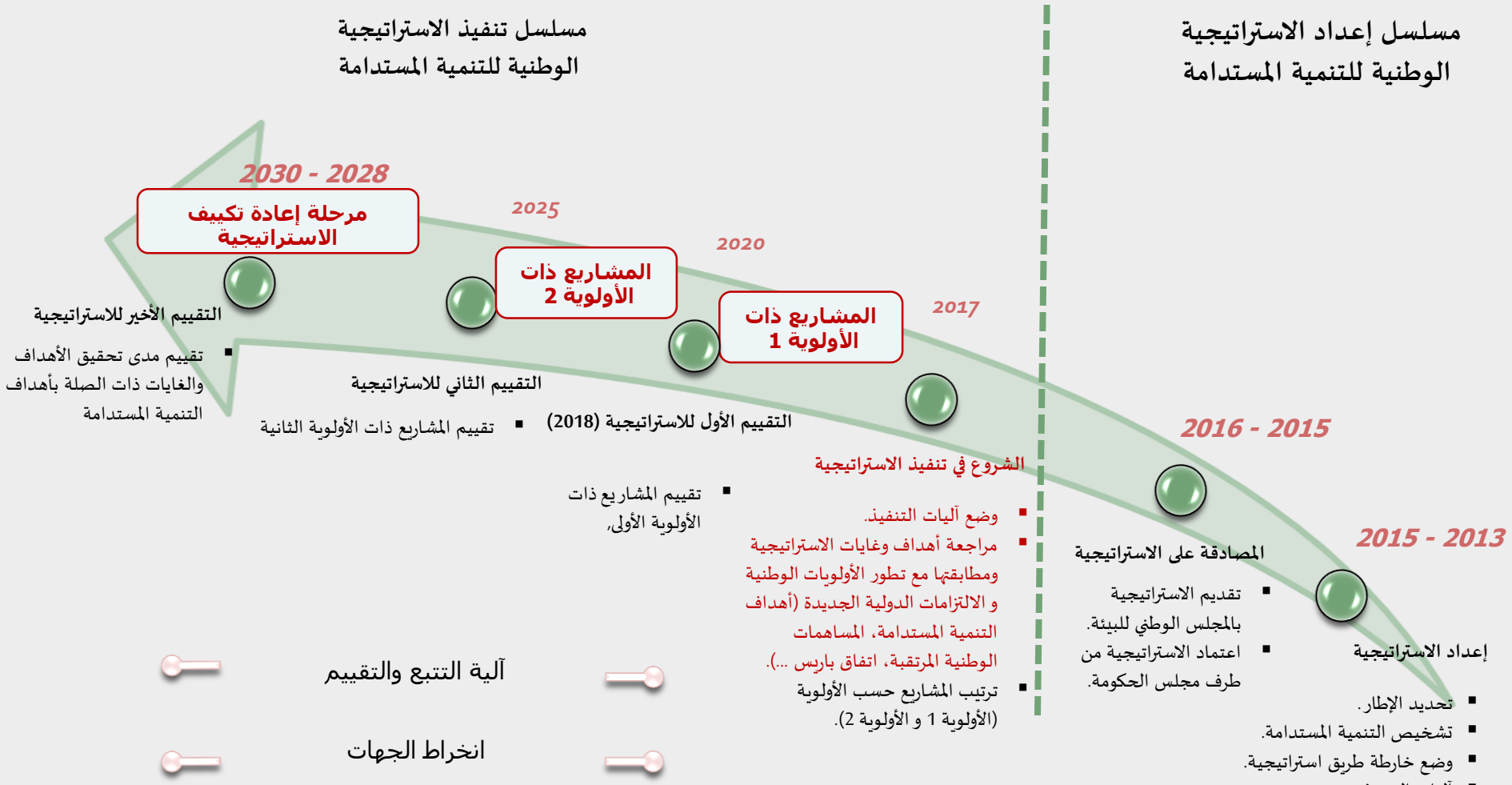

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة : تشكيل لجنة التوجيه

بمجرد المصادقة على هذه الاستراتيجية، ستتم مأسسة هذه اللجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة والمكونة من:

- وزارة الداخلية.
- وزارة الاقتصاد والمالية.
- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر .
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والتكنولوجيات الحديثة.
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني.
- وزارة السكنى وسياسة المدينة.
- وزارة الصحة.
- وزارة السياحة.
- وزارة الثقافة
- وزارة الصناعة التقليدية ولاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة.
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.
- المندوبية السامية للتخطيط

الأعضاء الآخرون:

- رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
- رئيس المجموعة المغربية لأبناك المغرب.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي

تحدد مهام لجنة التوجيه فيما يلي :

- تحديد الأولويات وإعطاء انطلاقة أشغال كل ورش.
- التحكيم.
- المصادقة والتواصل حول تقدم الأشغال.

تجتمع لجنة التوجيه مرة واحدة على الأقل في السنة وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ثلاث مستويات للتعاقد من أجل ضمان تنفيذ الاستراتيجية

المستوى الأول للتعاقد

اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من طرف مجلس الحكومة

المستوى الثاني للتعاقد

التوقيع على الاتفاق المرتبط بالمحور الاستراتيجي الأول الذي يخص الأداء المثالي للدولة

- **موقع من طرف رئيس الحكومة.**
- **أو موقع من طرف وزارة البيئة والمالية وتحديث القطاعات العامة.**

المستوى الثالث للتعاقد

اتفاقيات مع الأطراف المعينة

- وزارة الداخلية / المديرية العامة للجماعات المحلية (المخططات الجهوية والجماعية للتنمية المستدامة).
- وزارة الصناعة (المنظومات الخضراء، المسؤولية الاجتماعية للشركات، برنامج مساندة / برنامج امتياز، نظام المقاول الذاتي).
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني (المجالات / المدن المستدامة).
- وزارة السياحة (القرى السياحية المستدامة / برنامج قريتي).
- وزارة الفلاحة (النفايات الخضراء / البلاستيك).
- وزارة الصناعة التقليدية (منظومات قطاعات الدباغة والفخار).
- وزارة التعليم والعالي / مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل(حرم جامعي إيكولوجي، المهن الخضراء والبحث التطبيقي).
- الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان (المخططات الجهوية للتنمية المستدامة، البرنامج المحلي للمناخ بالواحات، البرنامج الوطني لتدبر النفايات المنزلية والمماثلة لها، البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة).
- جمعية منتجي الأكياس البلاستيكية / كبار الموزعين.
- وزارة المالية (الصندوق الأخضر/التنمية المستدامة).

تحديث الغايات والأولويات ووضع إطار للاتفاقيات

منذ انطلاق إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خلال الفترة 2013-2015، اتَّسَمَ السياق الدولي بعدة مستجدات مهيكلة : أهداف التنمية المستدامة التي صادق عليها المجتمع الدولي سنة 2015 والمساهمات الوطنية المرتقبة ذات الصلة بالتغير المناخي واتفاق باريس حول التغير المناخي ...). وبالتالي، يجب على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أن تدمج هذه الالتزامات.

ومن جهة أخرى، **أفضت المشاورات الأخيرة مع باقي الوزارات إلى ضرورة مراجعة أفق الاستراتيجية الذي انتقل من 2020 إلى 2030** وذلك من أجل التحقق من مدى مطابقة الاستراتيجية مع التوجه الدولي وأخذ الالتزامات الجديدة بعين الاعتبار.

وبمجرد اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من طرف الحكومة، سيتم العمل على :

1. **مراجعة غايات ومؤشرات الاستراتيجية لضمان انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة الدولية لسنة 2030.**
2. **ترتيب المشاريع حسب الأولوية (الأولوية 1 و الأولوية 2).**
   - 2017-2020 : مشاريع ذات أولوية كبرى (مشاريع P 1).
   - 2020-2025 : مشاريع أولوية (مشاريع P 2).
3. **صياغة الاتفاق المتعلق بالأداء المثالي للدولة والذي سيحدد آليات التنفيذ والتعاون بين الفاعلين.**

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز المشاريع ذات الأولوية الكبرى (P1) التي تعني عدة فاعلين سيتم في إطار اتفاقيات خاصة.

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: آليات التتبع والمراقبة

سكرتارية وتسيير أشغال لجنة القيادة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة

وضع أداة هيكلية لتدبير المشاريع (PMO) من أجل مواكبة تنفيذ الاستراتيجية

سيتم التقييم النهائي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في سنة 2030 من أجل تسليط الضوء على مدى تحقيق الأهداف وخصوصا بالارتباط مع المؤشرات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

كما سيتم تقييم الاستراتيجية في محطتين (2018 و2025).

لائحة المواضيع الأساسية التي تم تحديديها على المستوى الوطني والجهوي وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة

ر. ت.	الموضوع	عدد المؤشرات	علاقتها ب أ. ت. م. (ODD)
01	التنوع البيولوجي، الغابات والجبال	46	ODD12, ODD14, ODD15
02	الصناعة	42	ODD9, ODD13
03	الصناعة التقليدية	14	ODD9, ODD13
04	السياحة	16	ODD6, ODD11
05	النفايات	76	ODD3, ODD6, ODD12
06	الطاقة	48	OOD7, ODD13
07	المناجم والمقالع	18	ODD8, ODD12, ODD13
08	الابتكار والأبحاث والثقافة	53	ODD4
09	السكان	38	ODD3
10	الإسكان، التعمير والتهيئة المجالية	09	ODD11, ODD13
11	الصحة	42	ODD1, ODD3
12	الفلاحة	25	ODD2, ODD12
13	التربة وتحت التربة	13	ODD13, ODD15
14	الهواء والمناخ	32	ODD13
15	الساحل والبحر	27	ODD14
16	الصناعة	42	ODD9
17	الماء وتطهير السائل	2o	ODD6

المنهجية المتبعة

المنهجية التي تم نهجها لوضع لائحة المؤشرات اعتمدت على تصريفها من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وذلك من خلال عملية التقاطع لقوائم المؤشرات التقرير الوطني للحالة البيئة وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتغيرات المناخية.

هذا التقاطع مكننا من إعداد لائحة من المؤشرات مصنفة على الشكل التالي:

- رهانات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- محاور استراتيجية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- مجال التقرير الوطني للحالة البيئة؛
- مواضيع التقرير الوطني للحالة البيئة؛
- مواضيع فرعية التقرير الوطني للحالة البيئة؛
- غايات.

طريقة الاشتغال تبادل المعلومات

للحرص على موضوع "الاستدامة "وفقا لنهج DPSIR مع التركيز على مؤشرات التغيرات المناخية .تم تنظيم دراسات استقصائية للقطاعات المنتجة للمؤشرات بهدف تحديد طريقة إنتاج البيانات والتحقق من صحة المؤشرات القطاعية .وذلك من أجل:

تحديث قاعدة بيانات المؤشرات وفقا استمارات مخصصة لذلك؛

إزالة التكرار في المؤشرات؛

تحديث أصل المؤشر؛

تحديث تخصيص المؤشرات من قبل الإدارة.

وتتم عملية الاشتغال وتبادل المعلومات والبيانات على الشكل المومأ أدناه:

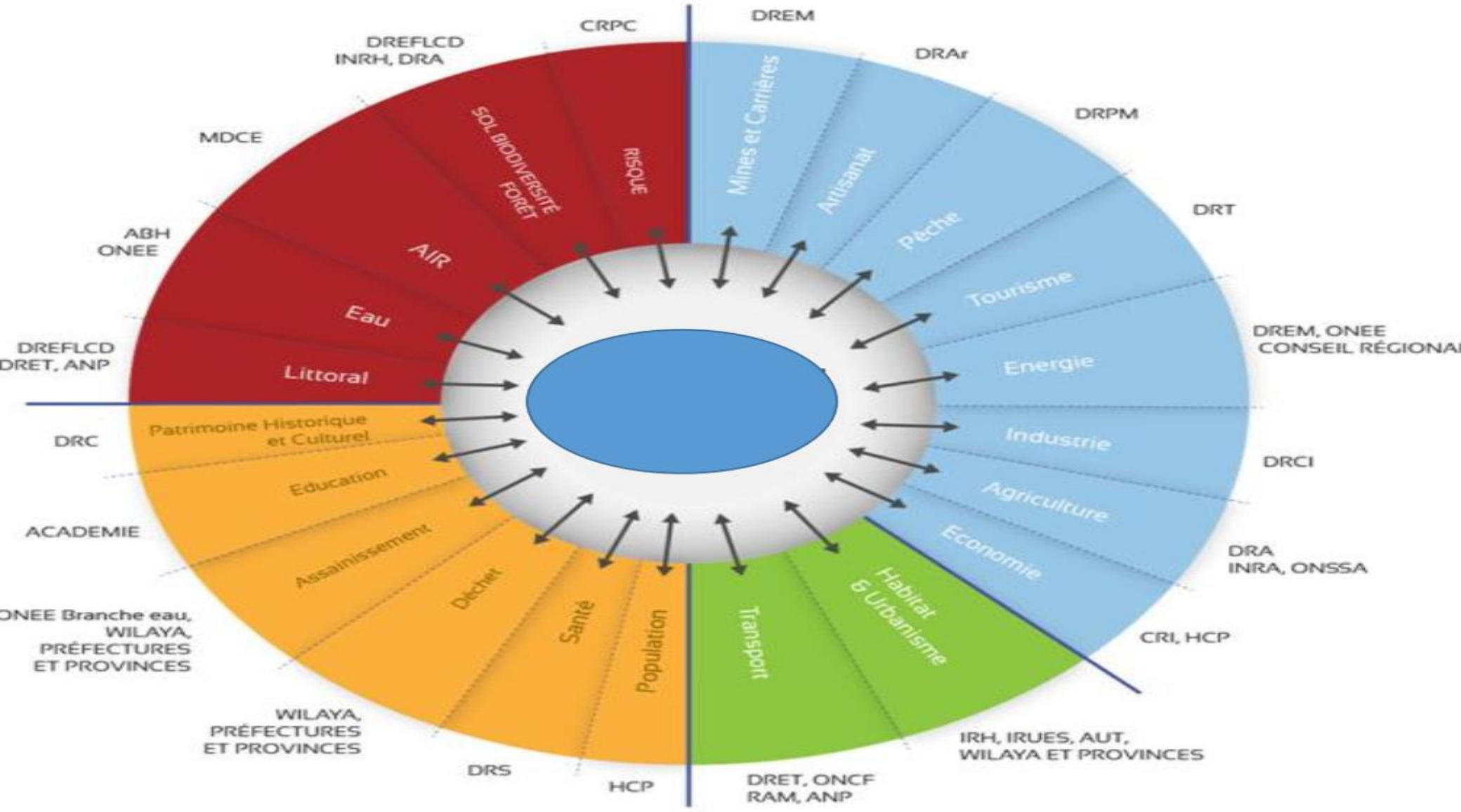
CRPC
DREM
DREFLCD
INRH, DRA
DRAr
SOL BIODIVERSITÉ FORÊT
RISQUE
Mines et Carrières
Artisanat
DRPM
MDCE
Pêche
DRT
ABH
ONEE
AIR
Tourisme
Eau
DREM, ONEE
CONSEIL RÉGIONAL
Energie
DREFLCD
DRET, ANP
Littoral
Patrimoine Historique
et Culturel
Industrie
DRC
DRCI
Education
Agriculture
ACADEMIE
Assainissement
Economie
DRA
INRA, ONSSA
Déchet
Habitat
& Urbanisme
ONEE Branche eau,
WILAYA,
PRÉFECTURES
ET PROVINCES
Santé
Transport
CRI, HCP
Population
WILAYA,
PRÉFECTURES
ET PROVINCES
IRH, IRUES, AUT,
WILAYA ET PROVINCES
DRS
DRET, ONCF
RAM, ANP
HCP

Ministère délégué auprès du Ministre de l'Energie,
des Mines, du Développement Durable

chargé du Développement Durable

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن
والتنمية المستدامة
المكلفة بالتنمية المستدامة

شكرا على حسن إصغائكم

www.environnement.gov.ma